مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

مواقف دول الخليج العربية من القضية الفلسطينية

الموقف السعودي من الحرب الاسرائيلية على غزة ومحدداته

الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

30 نوفمبر- 1 ديسمبر 2024م

1. في حقيقة الأمر أن ثوابت الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية لم تتغير منذ بداية الأزمة عام 1948م، تاريخ إعلان قيام الكيان الاسرائيلي (بل حتى قبل قيامه بأعوام) حين تم مناقشة الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى أرض فلسطين خلال اللقاء الذي جمع الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ بالرئيس الأمريكي روزفلت يوم 14 فبراير عام 1945م، على متن السفينة يو إس إس كوينسي وظل هذا الموقف ثابتًا حتى يومنا هذا.

2. الموقف السعودي كان دائمًا ضمن الموقف العربي ومنسجمًا معه، ولم تكن هناك خصوصية انفرد بها الموقف السعودي تتعارض مع الموقف أو الاجماع العربي. والمملكة مثلت دوما صوت الاعتدال والعقلانية وقادت الموقف العربي ودعمته وحافظت على الحد الادنى من الاجماع العربي، ورفضت وتصدت لموجات التطرف التي انتفع منها اعداء القضية الفلسطينية، والتي لم تثمر عن شيء ما عدا مزيدا من المآسي والويلات والهزائم.

3. المملكة العربية السعودية بصفتها مهد الدين الإسلامي وحاضنة الحرمين الشريفين قامت بتعبئة قدراتها القيادية الإسلامية لخدمة القضية الفلسطينية، ولم تهمل دورها القيادي الخليجي والعربي والإقليمي وتعبئته لخدمة دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
ولم تتردد باستخدام "**سلاح النفط**"، بشكل فعال حين كان هذا السلاح فعالا مع التضحية بمصالحها الذاتية.

4. الموقف السعودي تفهم التطورات التي شهدتها المنطقة، منذ قرار مصر ولاحقا عدد من الدول العربية بالاعتراف الرسمي بوجود دولة اسرائيل وعقد معاهدات السلام والتطبيع. ومنذ ذلك الحين تبلورت في المملكة مواقف تعكس هذا التطور الاستراتيجي الذي لم تكن هي جزء منه، حيث تبنت المملكة كأساس لسياستها في القضية الفلسطينية مبدأ "**الاعتراف المتقابل والمتبادل**" القائم على أساس أنه إذا لم يكن بدأ من الاعتراف بوجود دولة اسرائيل، فيجب ربط هذا الأمر باعتراف اسرائيلي ودولي بوجود دولة فلسطين.

5. مطلب "قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو / حزيران 1967م، في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية." الذي تتبناه المملكة اليوم، كأساس لسياستها تجاه القضية الفلسطينية هو نفس المبدأ الذي كان حجر الأساس في "مبادرة السلام في الشرق الأوسط" التي أعلنها ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز، في أغسطس 1981م، وتم تبنيها في القمة العربية الثانية عشرة، التي عُقدت بمدينة فاس في سبتمبر 1982م، والتي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1967م، كما أكدت، لأول مرة، حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام. وتبعتها "مبادرة السلام العربية" التي طرحتها قيادة المملكة، وتم تبنيها في القمة العربية في بيروت مارس 2002م، والتي أكدت على أن "السلام العادل هو خيارنا الاستراتيجي"، لذا فإن موقف المملكة ثابت لم يتغير خلال الـ 43 عاما الماضية في التشبث بالثوابت الأساسية للموقف العربي، والتشبث بإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. "مقابل اعتبار النزاع العربي / الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل".

6. موقف المملكة تجاه الأزمة الراهنة في قطاع غزة، لا يفرق بين ما يحدث في قطاع غزة وعما يحدث في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما عدا أن هناك أزمة ومأساة انسانية عاجلة تجري فصولها الآن في قطاع غزة ناتجة عن الممارسات الإجرامية والعدوان والغزو والاحتلال الاسرائيلي، ولكن المملكة لا ترى حلا منفصلا لأزمة غزة عن الحل الكلي والشامل لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وللقضية الفلسطينية برمتها. فهناك مجازر واعتداءات وانتهاكات تجري كل يوم في الضفة الغربية المحتلة. لذا فإن الموقف السعودي يتمسك بمطلب ايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمأساة الشعب الفلسطيني بناءً على متطلبات القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

7. موقف المملكة الراهن يتمحور حول مطالب آنية وفورية عاجلة أساسها مطلب ايقاف إطلاق النار وانهاء العمليات العسكرية الاسرائيلية في قطاع غزة، وانهاء العدوان والاحتلال الاسرائيلي للقطاع، وتوفير الحاجات الإنسانية للمواطن الفلسطيني، والمحاسبة على انتهاكات حقوق الانسان. ومع ذلك تؤمن المملكة العربية السعودية أن من رحم الأزمات

تولد الفرص، لذلك تؤكد على مطالبها الأساسية بوجوب إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية قائمة على أساس "حل الدولتين".

8. برز الموقف السعودي في خطاب سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء (نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز) خلال افتتاح الدورة التاسعة لمجلس الشورى السعودي (18 سبتمبر2024م)، حيث أكد سموه على الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية، قال سموه في هذا الصدد: "لن تتوقف المملكة عن عملها الدؤوب، في سبيل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد أن المملكة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك". وعاد سمو ولي العهد ليؤكد على هذا الموقف من عملية التطبيع السعودي مع اسرائيل والتأكيد على أن انشاء الدولة الفلسطينية هو "شرط مسبق" لعملية التطبيع مع اسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية المستقلة المطلوبة يجب أن تقام على حدود عام 1967م، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وهذا يعني رفض تقديم أي تنازلات حدودية أو قانونية او سياسية لإسرائيل. وفي كلمة سموه امام قمة المتابعة العربية -الإسلامية في الرياض (11 نوفمبر2024م) كرر سموه موقف المملكة بقوله "إننا نؤكد أهمية مواصلة جهودنا المشتركة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية". وشدد سموه على "تأكيد مركزية القضية الفلسطينية" في السياسة السعودية".

9. تصريحات سمو ولي العهد تبعتها سلسلة من التصريحات صدرت عن سمو وزير خارجية المملكة الأمير فيصل بن فرحان، ففي حوار على هامش مبادرة مستقبل الاستثمار (31 أكتوبر الماضي) قال إن «التطبيع مع إسرائيل ليس مطروحاً على طاولة التفاوض حتى نرى حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية"، ولتأكيد وضوح المسار السعودي بمعزل عن الموقف الاسرائيلي أو الأمريكي، أشار وزير الخارجية إلى إن "إنشاء دولة فلسطينية لا يتعلق بما إذا كانت إسرائيل تقبل أم لا، بل إنه مرتبط بمبادئ القانون الدولي"، مضيفًا أن "قرارات الأمم المتحدة التي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل كانت تهدف بوضوح إلى إقامة دولة فلسطينية أيضًا، لذا يتعين علينا أن نجعل ذلك يحدث".

10. يجب تسجيل تطورات الجهد الدبلوماسي السعودي لدعم موقف القضية الفلسطينية، وتمثل مؤخرًا في إطلاق المملكة تكتل "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين" (27 سبتمبر الماضي)، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج. وكذلك في عقد "القمة العربية -الإسلامية غير العادية" (11 نوفمبر)، في العاصمة الرياض التي ركزت على تبعات الأزمة الفلسطينية، وطالبت بحشد الدعم الدولي لتجميد مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها. وحشد التأييد الدولي لانضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة عضواً كامل العضوية.

11. وضوح وثبات موقف المملكة في الخطاب الإعلامي، واللغة الإعلامية الرسمية وتبني مفاهيم ومصطلحات واضحة لوصف السلوكيات الاسرائيلية وإدانتها بشكل صريح وقاطع، وتجسيد "أقسى توبيخ علني لإسرائيل من ولي العهد السعودي في أول استخدام علني لمصطلح "الإبادة الجماعية". وتأكيد سموه على مركزية القضية الفلسطينية وأولويتها في السياسة السعودية.

الخلاصة : أساسيات وثوابت الموقف السعودي لم تتغير، قبل أو بعد ازمة غزة، بل أن أزمة غزة عمقت وضوح الموقف السعودي، وعززت المطالب الأساسية في السياسة السعودية التي تتمحور حول ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق تأسيس دولة مستقلة غير منقوصة السيادة، وقابلة للحياة والازدهار على كامل أراضي ما قبل الرابع من يونيو / حزيران عام 1967م.